

الهوية الجزائرية أزمات وتحديات

الباحثة: سليمة فيلالي

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

واجهت الهوية الجزائرية الكثير من التحديات ومحاولات الطمس التي هددت وجودها وكادت تزيل معالمها وجذورها الموغلة في تراب هذه القطعة من شمال افريقيا وبالرغم من تراث الحضارات التي تراكمت على أرض الجزائر، من عصر الإنسان الحجري إلى يومنا هذا لا تزال التحديات والأزمات قائمة مع ظهور أطماع ومد استعماري جديد بأهداف ووسائل جديدة. ونهدف من خلال هذه الورقة توضيح هذه التحديات والأزمات والاثر المترتب عنها و سبل المواجهة والوقاية منها.

Résumé:

L'identité algérienne a été confronté à de nombreux défis et des tentatives qui menaçaient son existence et qui ont Failli supprimé ses monuments et ses racines ancrés dans le sol de cette région d'Afrique du Nord et en dépit De l'héritage des civilisations qui se sont accumulés sur le sol d'Algérie, depuis l'époque de la pierre.. jusqu'à ce jour des défis et des crises persistent surtout avec l'apparition de nouvelles visées coloniales qui impliquent le recours à de nouveaux moyens pour parvenir à leur buts qui consiste à instaurer leur suprématie.

L'objectif principal de ce document est de clarifier ces défis et ces crises et leurs 'impacts ; et proposer des moyens de confrontation et de prévention.

تدرج كلمة الهوية حين الحديث عن مجموعة من المفاهيم (القومية، الذاتية، المواطنة، الانتماء). مما يساعد في جلاء المعنى أحيانا أو تعقيده في أحيان أخرى. وذلك بسبب مجالات الاستخدام فكل من السيكولوجيا، الأنثروبولوجيا، السوسولوجيا، وكذا السياسة، كل هذه المجالات تفتح أكثر للتقرب من الهوية و فهمها بشكل أكبر، وهذا ما زاد المفهوم غموضا والتباسا، إذن فالهوية مفهوم ذو دلالات مختلفة، لغوية و فلسفية و ثقافية و دينية، هذا المفهوم الغامض والمعقد يتجلى محركا للتحرر و موقظا لوعي الشعوب وعامل وحدة لدى جماعات، وعنصر تمايز وتباعده و تناحر عند أخرى.

1. تعريف الهوية :

إذا ما تمعنا في طبيعة الإنسان الذي ميزه الخالق بالعقل والإرادة دون سائر المخلوقات يمكن القول أن سؤال الهوية من أول الأسئلة التي خالجت تفكيره وبحث لها عن إجابات لم تفي ولم تشبع غريزته الفضولية «أنا» بوصفه وحدة وهوية تظل مطابقة لذاتها على الدوام، يدركها العقل الواعي بأفعالها وتصوراتها وتطوراتها و سيرورة سيكولوجية تجد سندها المادي في الذاكرة، وعملية تطويرية ناتجة عن التفاعل مع الآخر.

تعددت الإجابات وأنتجت مفاهيم وتعريف ونظريات وانحرفت لتتحول إلى إيديولوجيات على شكل نزعة مقاومة للتغيير كما نجد في الخطاب القومي العربي أو عند بعض التيارات الإسلامية واعتبر الكثيرون أن مفهوم الهوية مصطلح إيديولوجي أكثر منه علمي، وذلك لأن الهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية من أجل ضمان وحدة مفتقدة في الواقع المعاش. وكل هذه خصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها، لذلك يمكن لمجتمع واحد أن يبدل «هويته» حسب المراحل

المختلفة لتاريخه، وخلاصة القول أن الكثير من العلوم الحديثة تبنت هذا المصطلح وأعطته تعريفا خاصا يوضح طريقة تعاملها معه .

ويرى البعض أن كافة الفرضيات والنظريات التي صيغت لوصف الطبيعة والوعي مجرد نماذج مسرفة في التبسيط، من إسقاط الذهن البشري، الغرض منها تقريب الواقع إلى صاعه وقدرته على الاستيعاب، المحدودة بالتعريف، بينما يبقى هذا الواقع يتعدى الذهن - لا بل ويحتويه أيضا-

وتختلف المجتمعات والأمم في نظرتها للهوية و تحديد مقوماتها فمن الشعوب من يرى هويته في الجنس أو الأصل ومنهم من يراها في مقومات أخرى كالدين، اللغة، الجغرافيا...

وتعرف الهوية على أنها " مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته، وكيفية تمايزه عن الآخرين ، وهي تستند إلى مسلمات ثقافية عامة، مرتبطة تاريخيا بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية للمجتمع⁽¹⁾ .

وقد تفهم الهوية أو تترجم على أنها ماضٍ متأصل في حياة الفرد، هذا الماضي يخطط كل مراحل حياة الفرد بما فيها من تقاليد وصفات وطباع وعادات وثقافة، كذلك مأخوذة ومستنبطة من المجتمع، والحقيقة هي أن الهوية ليست عاملا بيولوجيا، أولون بشرية، أو جنسا كغيره من المكونات النفسية والجسمية، لكن الهوية بعد متفاعل مكونة من استعدادات فطرية ومعطيات اجتماعية، ثقافية وعائلية أخرى.

وعموما يمكن تعريف الهوية على أنها مجموعة السمات و العوامل والأهداف المشتركة التي تربط أفراد الجماعة و تميزها عن بقية الجماعات والمجتمعات الأخرى.

2. الهوية الجزائرية :

تؤكد الدراسات السوسولوجية أن لكل جماعة أو أمة مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والنفسية والمعيشية والتاريخية المتماثلة التي تعبر عن كيان ينصهر فيه قوم منسجمون ومتشابهون بتأثير هذه الخصائص والمميزات التي تجمعهم ومن هذه الخصائص، يستمد الفرد إحساسه بالهوية والانتماء، ويدرك بأنه ليس مجرد فرد نكرة، وإنما يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، وينتمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير والرموز والصور.

ومما لاشك فيه أن تفاعل الراهن مع العمق الحضاري والتاريخي لا مفر منه فان كان هذا التفاعل بناء سيؤدي إلى تطور الأمة وتجدها بما يسمح لها من مواكبة العصر والاندماج في الحركة الحضارية وإلا سوف يتحول إلى صراع أفكار وإيديولوجيات وثقافات فرعية تستغل كل وضع مظلم لتحريك مسار الأمة نحو الوجهة التي تتبناها، فالهوية جسد يعاد صياغته وتشكيله وتطويره ولا يمكنها الاستمرار إن لم تكن قادرة على التطور والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية السياسية والثقافية والتاريخية.

تفرض الأمة وجودها بين الأمم عن طريق تاريخها، الذي يمثل الشاهد على هويتها، فالتاريخ هو السجل الثابت لماضي الأمة وديوان مفاخرها وذكرياتها، وهو الذي يميز الجماعات البشرية بعضها عن بعض، فكل الذين يشتركون في ماض واحد يعتزون ويفخرون بمآثره يكونون أبناء أمة واحدة، فالتاريخ المشترك عنصر مهم من عناصر المحافظة على الهوية، وعلى ذلك يكون طمس تاريخ الأمة أو تشويهه أو الالتفاف عليه هو أحد الوسائل الناجحة لإخفاء هويتها أو تهميشها، وهذا ما سعت إليه الإمبراطوريات التي تداولت في محاولة الاستيلاء على هذه البقعة من شمال إفريقيا منذ القدم، وفرضت التغيير بقوتها الحضارية والاقتصادية والعسكرية وقد نجحت في مسعاها إلى حد كبير صعب من مهمة الباحثين في تاريخنا تكوين صورة واضحة المعالم لأهل هذه الأرض، ونتج عن ذلك

تكوين صورة مشوشة عن ماضيها وأصولنا أحدثت شرخا باديا للمتأمل في واقع الشعب الجزائري متميز بالصراعات الهامشية أحيانا والصراعات المتجذرة وبخاصة في منطقة القبائل.

لقد أدى غياب الاهتمام بالبعد الاجتماعي في الثقافة السياسية للجزائر إلى إغفال البنى المجتمعية التحتية في القاع السوسولوجي واستبعادها من تشخيص الواقع الجزائري، سواء لدى المفكرين أو الأحزاب أو السلطات، الأمر الذي تسبب في نتائج كارثية في العمل الوطني. ولم نعتمد إلا على الشعارات والسياسات الاقصائية التي تنطلق من معطيات جاهزة لكنها مستوردة وبعيدة كل البعد عن واقع مجتمعنا، ورغم أننا نعيش قرابة النصف قرن من الاستقلال إلا أن جامعاتنا لم تستطع تخريج النخبة التي من المفترض أن يكون لها الدور الرائد في تحديد مسار الدولة في شتى المجالات، وضاعت العديد من الفرص نتيجة أخطاء في تحديد الأولويات ومن لا يستفيد من تاريخه فمحكوم عليه أن يكرر أخطائه. لكن الأمل في ذلك لا يزال قائما خاصة في هذا العصر المتميز بالتطور المذهل الذي تشهده مختلف مجالات البحث من حيث المنهج والوسائل.

3. التحديات التي واجهت الهوية الجزائرية:

عند الحديث عن الهوية الجزائرية تبرز إشكالية تحديد مكان (الهوية)، بمعنى زمانه التاريخي الذي يتيح توصيفه، كما في حالة تاريخ ممتد لآلاف السنين كتاريخ الجزائر، مر فيها بمراحل متباينة إلى حد التضاد، مما يضع على المحك المنهج المتبع لتحديد الفترة موضع الهوية، فمن الفينيقيين إلى الرومان ثم الوندال فالبيزنطيين فالعرب والترک والفرنسيين كلهم عمروا بالجزائر، وتركوا بصماتهم في الفكر والثقافة الجزائرية سلبا وإيجابا.

إذا ما عدنا للتاريخ نجد أن الهوية الجزائرية واجهت تحديات تهدد مقوماتها من لغة ودين وتاريخ عبر كافة المراحل التي مرت بها نظرا لأنها كانت محل أطماع القوى الامبراطورية التي بسطت نفوذها على هذه المنطقة منذ القدم وإن سمحت بظهور بعض الممالك التي دانت لها بالولاء والطاعة إلا أنها لم

تسمح بقيام دولة مستقلة بهويتها وتاريخها لما يمثله ذلك من خطر على سلطتها، وبعد الفتح الإسلامي لمنطقة المغرب العربي عرفت هذه المنطقة ظهور عدة دويلات بداية من الدولة الرستمية إلى الدولة الزيانية وحصل اندماج كبير بين أهل المنطقة والوافدين من كل الأوطان العربية الإسلامية مما أدى إلى تغير ملامح المنطقة وظهور مجتمع بهوية متعددة الثقافات يدعمها الدين بما يدعوا إليه من وحدة الصف والمصير المشترك، ثم جاءت مرحلة الحكم العثماني وكانت امتدادا للحكم الإسلامي في المنطقة من حيث أنها قامت على أساس الدفاع عن المنطقة من الخطر الإسباني.

وتمكنت الجزائر من أن تصبح قوة يحسب لها ألف حساب وتمتعت بنوع من الاستقلال في الحكم و استطاعت أن تضع بعض أسس الدولة الحديثة من وضع النظم والقوانين التي تحكم المجتمع ومن حيث الانفتاح على الخارج وبسط النفوذ على أراضيها ومياه البحر الأبيض المتوسط، لكن هذا الأمر لم يدم طويلا نتيجة التحالف الأوروبي الذي سعى لكسر هذه الدولة التي تكبح أطماعه في التوسع والتطور على حساب الضفة الجنوبية من المتوسط.

جابهت الهوية الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي، تحديات عرضتها لشتى أنواع من الفتن و الاختبارات، فاستراتيجية الاستعمار كانت تهدف إلى استغلال ثروات الجزائر و إدماج اقتصادياتها بتفكيك نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية و طمس مقومات هويتها و معالم شخصيتها العربية الإسلامية واتبع سياسات شيطانية في سبيل تحقيق ذلك بدأها بسياسة الإبادة ثم التفريق بين الأهالي وانتهى بفكرة الاندماج.

وبعد انجلائه من البلاد ظلت اللغة العربية في الجزائر وعاء حفظ شخصية الشعب الجزائري من الاندماج في الشخصية الفرنسية، فقاومت عوامل المسخ، والتدجين اللذين خططت لهما السلطات الاستعمارية ضمن مخططاتها الواسعة، من تنصير، وتدمير للمقومات الأساسية، الدينية، والاجتماعية، والتاريخية، والنفسية، وقد ناضل الإبراهيمي وابن باديس ورفاقهما في جمعية

العلماء المسلمين منذ بداية الثلاثينات من هذا القرن من أجل تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي تحت شعار الإسلام ديننا - والعربية لغتنا - والجزائر وطننا " ضد الفرنسية والتنصير والاندماج والتجنيس التي كانت فرنسا ورجال التبشير المسيحي يحاولون فرضها على الجزائريين طوال عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 - 1962م)، لكن السموم التي خلفها الاستعمار لا زالت تحدث شرخا في جسد الدولة الجزائرية إلى أيامنا هذه في كل مجالات الحياة.

بعد استرجاع الجزائر لسيادتها سحّرت الأطراف المعادية للغة العربية، ولعروبة الجزائر، كل ما أتيح لها للوقوف أمام قوانين التعريب وإفشالها بشتى المساعي، والتماطل في البحث عن الحلول الناجعة لترقية اللغة العربية، كما طفت إلى سطح الواقع شعارات تطالب بترسيم اللغة الأمازيغية واستعادة الهوية الأمازيغية يدعمها ويحركها التيار الفرنكوفوني كلما أحس بقرب أجله في البلاد. وعلى حد قول الدكتور أحمد بن نعمان "فرنسا تحارب الإسلام باللائكية، وتحارب العربية بالبربرنسية!!".

أما بالنسبة للدين الإسلامي الذي ميز المجتمع الجزائري عن كثير من الأقطار العربية الإسلامية من حيث أن الجزائر ليس بها أقليات دينية وشعبها كله يدين بالإسلام فقد عرف هجمات عديدة من الداخل تمثلت في التيار اللائكي الذي يرى في التدين مظهرا من مظاهر التخلف وسببا من أسباب فشل مشروع تحديث المجتمع وربما يكون محقا في طرحه الى حد ما بالنظر إلى الممارسات والأفكار التي تأسست باسم الدين وهي ليست منه في شيء كالشعوذة ومصادرة حرية التفكير وحرية النقد، والتعبير باسم القداسة ومع نهاية الثمانينات بدأت أثار العولمة تلوح في أفق الثقافة الجزائرية التي صارت تنهل وتتشبع مما يصلها من الغرب عن طريق الأقمار الصناعية والوسائل السمعية البصرية الحديثة التي كان لها الدور الأكبر في مسخ الهويات الفردية والجماعية على حد سواء.

4. تجدد الهوية :

لأن الهوية منتوج دائم التجدد و يتعرض باستمرار للهدم وإعادة بناء، ولأنها مجهود مستمر لفرض التمايز وإثبات الذات والخصوصية، وجب العمل في هذا الإطار على انتقاء ما يعزز هذا البناء ويجعله مقاوما لكل الهزات التي تهزه من مرحلة تاريخية لأخرى، بالإضافة إلى تدعيمه بالمقومات التي تسمح له بالحضور في المشهد الحضاري بفاعلية تمكنه من الريادة في مرحلة ما.

ولتسليط الضوء على المجتمع الجزائري سنحاول اسقاط بعض تصورات النظرية الوظيفية للمجتمع على أن لا يعتقد البعض أن لهذه النظرية تطبيقاتها في المجتمع الجزائري متناسيا ما وجه من نقد لهذه النظرية على أساس أن مماثلتها أدت إلى تثبيت بعض الأفكار والقضايا في بعض الأذهان وفي بعض الأطر التصورية وكأنها حقائق ثابتة راسخة لا تقبل النقاش، ونقصد بذلك أفكار وقضايا الثبات، والتكامل الاجتماعيين، مما ترتب عليه من جانب آخر إغفال أبعاد أساسية من الواقع الاجتماعي أو على الأقل التقليل من أهميتها كالتغير والصراع.

تصور البنائية الوظيفية في معظم اتجاهاتها الفرعية المجتمع على أنه نسق من الأفعال المحددة الأنظمة ويتألف هذا النسق من مجموعة من التغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا، وترى أن للمجتمع طبيعة سامية ومتعالية تتجاوز و تعلو على كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان وتحدد شروط هذا التجاوز والتعالي من خلال قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعي التي تلزم الأشخاص بالانصياع لها والالتزام بها لأن أي انحراف عنها يهدد أساسيات بناء المجتمع الذي تعد المحافظة عليه وصيانته وتدعيم استمراريته غاية في ذاتها⁽²⁾.

وقد حاول بعض رواد هذه المدرسة أن يؤكد أن ثمة نظاما واحدا للمجتمعات المعاصرة فهي تميل جميعها نحو الوحدة والتكامل على أساس تكامل القيمة.

إن هذا التصور مقبول إلى حد ما إذا ما اعتبرنا المجتمع جسد مكتمل البناء له قدرة وإرادة كما هو الحال عند المجتمع الفرنسي مثلا، لكن هل ينطبق التصور على المجتمع الجزائري؟ هل أن هناك ميل نحو الوحدة والتكامل على أساس تكامل القيمة (كما تدعي النظرية)؟ كما سبق الإشارة إليه فإن المجتمع الجزائري ضيع الكثير من معالم تاريخه ولم يشكل بعد هذه الصورة المكتملة المعالم التي تمكنه من معرفة ذاته وقدراته ولا زالت المجتمعات القبلية هي السائدة والمسيطرة على مناحي حياته اليومية في كثير من المناطق لذلك يمكن تصوره على أنه مجتمع لازال في مرحلة التكوين (بالنظر إلى المرحلة التاريخية التي نعيشها في الوقت الراهن والتي تتميز بالتحويلات السريعة نتيجة العولمة) وإن كان يملك بعض آليات الصيانة والمحافظة على الاستمرارية إلا أنه مازال في مرحلة بناء قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعي التي تحدد أنظمة أفعالنا.

إن الجزائر الحديثة تتعرض إلى تحولات عميقة في شتى الميادين والمستويات على تنوعها واختلافها، ورغم الجهود والإمكانات المرصودة والتي ترمي إلى تحديد مسار هذه التغيرات إلا أنها تبقى عشوائية نتيجة المؤثرات الخارجية الشديدة الفعالية والغير متحكم بها وقواعد الضبط الموضوعية لهذا الغرض وهذا ما تؤكد بعض المؤشرات، وهذا الحكم عام تفصله بحوث ودراسات متخصصة لا يسع المجال لذكرها، وقد يعود سبب هذا الفشل إلى أن كل السياسات وضعت في دائرة واحدة بدل وضعها في عدة دوائر كما كان الحال بالنسبة للولايات المتحدة وهي تسعى لأمركة العالم مثلما أشار إليه (Michel Bugnon-Mordant) في كتابه أمريكا المستبدة، حيث يرى الكاتب أنه بالنسبة لأمريكا الحدود القومية مبهمة متحركة ودائمة القابلية للامتداد، ومن هنا رأى بنجامين فرانكلين أن الولايات المتحدة سوف تلد مجتمعا شاملا يعم الكون.

فالمؤسسات والعادات والمبادئ الأمريكية مكرسة لكي يتم تطبيقها في كل مكان. ولكي تلغي كل خلاف مهما كان نوعه بين الناس، وباعتباره بلدا نموذجيا

كانت أمريكا بالنسبة لمواطنيها تسمو على كل الأمم الأخرى، ومن أجل ذلك كانت مدعوة لكي تحل في نهاية الأمر محلّ تلك الأمم بشكل نهائي⁽³⁾.

من المؤكد أن بلدنا لا يستطيع جزارة العالم (على الأقل في الوقت الراهن وليس من أهدافه مثل هذه النزعة) لكن عليه أن يسعى لتكون له مكانة مرموقة في المشهد العالمي بما له من مقومات تاريخية وجغرافية تؤهله لذلك، فالأمة التي لا تحمل رسالة لا يمكنها ان تبني حضارة، هذه الرسالة هي المعبر الحقيقي عن هويتها. والفرصة سانحة في شتى المجالات نتيجة العولمة لتبني أهدافا يشارك الجميع في صياغتها وتجسيدها على أرض الواقع، بحيث تكون معبرة عن الرسالة التي يحملها المجتمع ويناضل من أجلها.

وخلاصة القول هي أن الأهداف المشتركة التي تتولد من قيم وتراث المجتمع هي التي تبرز شخصيته وتبنيها، فكلما كان حضورها قوي في المشهد السوسولوجي للمجتمع كلما حصن نفسه من عوامل الهدم التي تهدد هويته، وكلما اختلفت وتشتت هذه الأهداف زاد النزاع والصدع في بنية المجتمع، وهذا ما يمكن ملاحظته في ما يسمى بدول الربيع العربي في الوقت الراهن.

من هنا يمكن أن نتصور واقع الهوية الجزائرية في الوقت الراهن التي يصفها البعض بالمتأزمة بينما يحاول البعض الآخر وصفها بالمتجذرة.

5. صراع الهوية أم أزمة هوية؟

مسألة الانتماء إلى هوية قد تأخذ أبعادا خطيرة كاللجوء للعنف الدامي، كما حدث في يوغسلافيا والعراق والسودان وغيرها من مناطق أخرى، إن مشكل من أنا يدل على مدى عدم قدرة الفرد على التعامل مع الأنا الحالي عبر الأنا التاريخي المتراكم، ورغم أن هذا السؤال مشروع مبدأ، إلا أنه مدعاة لإشكالية طبعت المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر، وتستمد خلفيتها مما مر بالمنطقة من أحداث التاريخ. يقترن مفهوم الصراع (Conflict) بمفهوم الأزمة رغم الاختلاف الشاسع بين المفهومين فالصراع في بعده الاجتماعي إنما يمثل نضالاً حول قيم، أو

مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلاً ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تقييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم⁽⁴⁾.

إذن فالصراع قد يختص بالفرد كما قد يشمل الجماعة كما انه يأخذ أشكالاً عديدة سلمية أو تتسم بالعنف والأهم من ذلك هو تعدد أسبابه. أما الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية فيعرفها السيد عليوة على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة⁽⁵⁾.

لقد قام علم الاجتماع بدراسة الأزمات، التي يتعرض لها البناء الاجتماعي، وتأثيرها في العلاقات الاجتماعية السائدة، وانعكاسها على الجماعات المختلفة. وتركزت أبرز مساهماته في تحديد ردود الفعل الاجتماعية، والسلوك الاجتماعي ودراستها أثناء مواجهة الأزمات.

ولأن الصراع في حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية فهو في صورته الحالية حول مشكل الهوية في الجزائر إنما قد ينطلق من جهة مرتكزا على الهوية الدينية والهوية اللغوية، والعلاقات بين قوى اجتماعية وعقائدية مختلفة تعتمد أنظمة قيم متناقضة ما بين الانفتاح اللاواعي على قيم الحدائث على النمط الغربي والتمسك المتحجر بقيم الموروث الذي أخذ طابعا دينيا ولغويا حادا وجامدا.

ومكانتهما في مشروعات المجتمع المطروحة والتي لم تجد طريقها للتجسيد نتيجة هذا التعنت والجدل الذي يأخذ طابع العنف أحيانا، و ينبع هذا الصراع أساسا من عدم القدرة على تجاوز عقدة الأصالة والمعاصرة باتجاه مستقبل تتحقق فيه المصالحة مع الذات. ومن جهة ثانية قد نجد جذور الصراع تمتد إلى التصادم ما بين دور الأسرة والمدرسة الحاملين لثقافة متقاربة نوعا ما و ما بين دور المجتمع الحامل لثقافة أخرى ونظرا لاختلاف المعايير المميزة لكلا الثقافتين تطرح ضرورة الدمج" ما بين الثقافتين، من أجل تسهيل عملية الاندماج، بمعنى الاحتفاظ بالهوية

الثقافية للأسرة والمدرسة و تقبل الهوية الثقافية للمجتمع، لأن فقدان الهوية الثقافية يؤدي إلى انكسارات معرفية و ذهنية و نفسية , تؤدي بالضرورة إلى عدم الاندماج مما يعرض الهوية للضياع بما أنها معطلة أو عاجزة عن الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الواقع و عاجزة عن علاج المشكلات الواقعية.

ومن أشد صراعات الهوية القائمة في الجزائر هو ذلك الصراع القائم بين التيارات اللغوية المتمثلة في الأمازيغية والعربية والفرنكوفونية نظرا لتبني الدولة للطابع اللغوي للهوية في وقت مضى، والصراع بين العلمانية والتيار الاسلامي من جهة أخرى والذي كاد يؤدي بالجزائر الى حرب أهلية في التسعينات من القرن المنصرم .

ولعل من أهم الأسباب التي تجعل هذا الصراع بين الهويات الفرعية منضبطا هو وجود نظام سلطة يحارب التطرف ولا يتبنى هذه المجادلات الفكرية والثقافية بل يمتصها في كثير من الأحيان، لكنه يبقى عاجزا عن طرح مشروع دولة تتحد فيه طاقات المجتمع لخدمة غاية سامية هي المصلحة الوطنية رغم تبنيه لفكرة المواطنة التي هي من أهم النظريات الممكنة لتحقيق توازن بين الجماعات المختلفة في الدولة الواحدة، وهي مجموعة الأسس والقواعد التي تكفل المشاركة في الحياة العامة، وهي أيضا تعبير عن هوية مشتركة عنصرها الأساسي الجنسية التي تصل شخص ما ببلد ما.

كما أنها رباط مشترك مع الجماعة والانتماء لهم، لكن في المحصلة تبقى فكرة المواطنة فكرة مستوردة بهيكلها تحركها روح نابعة من فكر المجتمع الذي يتبناها، يقول "أورتيغا إيغاسيت" إن الأفكار يمكن أن تستورد وتتداول في الجدليات، لكن عند التطبيق يكون المؤثر دائما هو المعتقدات الراسخة في التراث والواقع وليس الأفكار المستعارة⁽⁶⁾.

من المفكرين من ينفي وجود هوية لجماعة ما غير مشتركة مع جماعات أخرى تتضح معها مماثلة الآخر والمماثلة عبر الآخر، كما ينفي وجود هوية ثابتة

عبر التاريخ دون غيرية بحيث ينتفي معها وجود الهوية كجوهر ليحل مكانه وجودها كإمكانية، فالهوية متبدلة على مدى التاريخ الاجتماعي والحياة الشخصية معا، وهوية الذات ذات صلة عضوية بهوية الآخر بحيث تشكل العلاقة بين المماثلة والمغايرة عنصرا أساسيا في تحديد مفهوم الهوية وأشكالها.

وهنا تبرز رؤية منهجية جديدة ترى أن الشكل الأكثر حداثة للهوية يقوم على بناء الهوية التطوعية التي تفترض وجود هويات خاصة متعددة ومتبدلة، تتناوب الظهور والحضور و تتداخل مع بعضها البعض و تعمل ضد التقسيمات الحادة، وهي سريعة الزوال ينتمي إليها الأفراد لفترات محدودة، وهي تنتج هويات للغير لأنها تعمل على تطويع الهوية الشخصية ضمن التجمعات الأسرية والمهنية والدينية والسياسية وغيرها لكي تعبر عن خيارات شخصية تتجاوز الموروث التاريخي للهويات التقليدية.

وبسبب الوجود المتزامن للهويات الجوهرانية والهويات التطوعية تتعارض الهويات الجماعية أو الكليانية مع الهويات الفردية أو الشخصية، وقد يكون هذا هو المخرج من أزمة الهوية .

يرى عالم الاجتماع الفرنسي كلود دوبار في كتاب "أزمة الهويات"، أن هذه الأخيرة حملت معها أزمات اجتماعية واقتصادية من نوع جديد، خاصة الأخلاقية منها والأنثروبولوجية. فبدأ التساؤل مشروعا عن أزمة الرأسمالية، وأزمة الحداثة ودينامياتها، وأثر الأزمات العامة على الهويات السائدة. ونتج عن ذلك بروز مناهج اجتماعية حديثة تشدد على الصلات القائمة بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية القيمية. وتبلورت مقولات نظرية جديدة في علم الاجتماع تجاوزت التقسيمات الاجتماعية القديمة.

واتسعت دائرة النقاش حول كيفية الانتقال من سيطرة الجماعة على الفرد إلى هيمنة أساليب التطويع للانتقال من تدامج الجماعات التقليدية الموروث إلى تدامج تطوعي مكتسب. وتأسست معها مسيرة الانتقال من علم الاجتماع الكلاسيكي الذي يدمج الهويات بصورة قسرية أو جبرية، إلى علوم اجتماعية

جديدة ترفض التفسير الحتمي للظواهر الاجتماعية، وتفتح المجال واسعا أمام مقولات تأملية تعالج مشكلات الهوية بكثير من الانفتاح والدقة والموضوعية.

فالمنهج المعتمد لدراسة الهويات الاجتماعية الجديدة من حيث هي انتماء إلى فئة اجتماعية معينة، بات عاجزا عن توصيف أزماتها، ولم يعد بإمكان عالم الاجتماع إغفال دور الجنسانية، أو الشخصية، أو النفسانية في دراسة مسألة الهوية⁽⁷⁾.

ومن خلال ما تقدم نرى أنه من الأنسب التعامل مع الهوية الثقافية كمنظومة وعلى فهمها وممارستها في هذا الاطار، ونعتقد أن المجتمع تسوده أربعة منظومات رئيسية تتمثل فيما يلي:

أ. منظومة الأفكار والقيم والمعتقدات: وهي التي تنتج بقية المنظومات، ولا يقتصر مفهوم الأفكار على الجانب المادي منها، فالأفكار هي أولا وقبل كل شيء الطبيعة أو البيئة التي نعيش فيها، فلا يمكن إعطاء اسم للون غير موجود، فوجود اللون هو ما يوجد اسمه، ومن هنا فإن المقصود بالأفكار "ناتج تفاعل العقل مع محيطه" أما القيم كما يراها علماء الاجتماع فهي مقياس أو معيار للانتقاء بين بدائل وممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص في الموقف الاجتماعي ويعني المعيار وجود مقياس يضاهي به الأفراد فعالية الأشياء ودورها في تحقيق مصالحهم أما الانتقاء فيكون عملية معرفية عقلية يقوم بها الشخص ليوافق بين الأشياء ومدى نفعها لشخصه إلا أن عملية الانتقاء أيضا محكومة بشروط وظروف اجتماعية ويكون مفهوم البدائل هو مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو حاجاتهم المتعددة والمتنوعة.

وفي رأي فرويد "إن الأفكار أوهام نخدعنا بها الرغبة الإنسانية لتصل إلى هدفها، وتعزية الأوهام من صبغة الحق التي يلصقها بها العقل المخدوع هي واجب العلم، كما أن نتاجات العقل عنده هي تبريرات خلقها الإنسان المتمدن لمعارضة دفع الرغبة الجارف وذلك استنادا إلى طبيعة الإنسان الحيوانية⁽⁸⁾.

وحتى يتأتى للمجتمع تأدية وظيفته بشكل سليم يعمل أفرادها على التوافق على قيم معينة وترتيبها، وهذا ما يشكل هوية الجماعة ووحدتها .

وتمارس المعتقدات الدور الأساسي في هذه المنظومة ، ذلك لأنها العنصر المتميز بالثبات والتأثير الدائم على الاتجاهات والميول، وهي عادات العقل الفكرية، التي تدلّ على الصواب والخطأ، وهي حاکمة على القيم المولدة لسلوك الإنسان، وبالتالي فإن المعتقدات يمكنها التسلط ليس فقط على فكر الإنسان، وإنما على مشاعره وسلوكه أيضاً، فقد تتغير الأفكار والقيم كونها عمليات مرتبطة بحالة الإنسان الظرفية، لكن المعتقدات نادرا ما يمسه التغيير كونها عناصر مفروضة على الإنسان من محيطه عكس العناصر الثقافية الأخرى التي يكتسبها إراديا، وبعبارة أدق يمكن القول أن المعتقدات تسيطر على الفرد بينما يسيطر هو على العناصر الأخرى لهويته وثقافته.

فبحسب المعتقد يضع الناس نظرتهم للحياة وينون منهج أفكارهم وتصوراتهم وتفسيراتهم، فإن تمحو من عقل إنسان معتقد بسيط، يتطلب محو سلسلة من البناءات الفكرية المستغرقة في ماضيه، ويقول الدكتور أحمد بن نعمان أن " الدين هو أهم عنصر يشكل المقومات الأساسية للمجتمع، وهو الذي يولد النظم الثقافية السائدة في المجتمع إذ لا يوجد شيء ألصق بالثقافة من الدين ⁽⁹⁾ .

كما أن التراث الشعبي يلتصق بحياة الأفراد وسلوكياتهم في المحيط الاجتماعي ضمن البيئة الواحدة، كما يلتصق بحياة الإنسانية في شكلها العام عبر الزمان والمكان، ويكشف نفسية الناس من خلال العلاقات الاجتماعية وتناقضاتها المرتبطة بمصالح الأفراد ⁽¹⁰⁾ .

ب. المنظومة التربوية والتعليمية: وهي التي تقوم بتربية وإنتاج العناصر غير المادية للثقافة من أعراف وعادات وتقاليد وقيم وأخلاق، وهي العناصر السلوكية التي يمارسها الفرد خلال حياته اليومية، وندين لمدرسة الثقافة والشخصية لتوضيحها أهمية التربية في عملية التميّز الثقافي. "فالتربية ضرورية للإنسان وحاسمة بالنسبة له لأن الكائن البشري لا يملك عمليا أي برنامج وراثي يوجه سلوكه، والبيولوجيون

أنفسهم يقولون إن البرنامج "الوراثي" الوحيد للإنسان هو برنامج التقليد والتعلم، وبالتالي فإن الفروق الثقافية بين الجماعات البشرية تفسر في جزء كبير منها بالمنظومات المختلفة للتربية⁽¹¹⁾.

ويرى بعض العلماء أنه "لا يمكن تفسير الشخصية الفردية بخواصها البيولوجية (كالجنس على سبيل المثال) بل بـ "النموذج" الثقافي الخاص بمجتمع معين يحدد تربية الطفل بدءاً من اللحظات الأولى يتشعب الفرد بهذا النموذج عن طريق منظومة من المحرضات والممنوعات المصاغة بشكل صريح أو غير صريح، تقوده بعد أن يصبح راشداً، للتقيد بشكل لا واع بالمبادئ الأساسية للثقافة، هذه العملية هي التي سماها الأنثروبولوجيون بالثقافة الداخلي أو الثقافة^(*) enculturation، وبما أن بنية الشخصية الراشدة تنتج عن نقل الثقافة عبر التربية فستكيف من حيث المبدأ مع نموذج هذه الشخصية، والشذوذ النفسي الموجود والظاهر المعالم في أي مجتمع لا يمكن تفسيره بالطريقة نفسها وليس بشكل مطلق (شامل) إنما بشكل نسبي باعتباره [أي الشذوذ] نتيجة لعدم تكيف الفرد المسمى بـ"الشاذ" مع التوجه الجوهرية لثقافته (شعب الأرابش أناني وعدواني، وشعب الموندوغور هو شعب لطيف وغيري)، بالتالي هناك علاقة بين النموذج الثقافي ومنهج التربية ونمط الشخصية المهيمن⁽¹²⁾.

ج. المنظومة الاقتصادية: وهي التي تهدف إلى تجسيد الأهداف، وتحقيق العناصر المادية للثقافة، فمن جهة يعمل الاقتصاد على تحسين الثقافة الاجتماعية للشعوب وتطوير دورها الإنساني خصوصاً عندما تكون معتمدة على أسس سليمة ومستقلة. ومن جهة ثانية بإمكان الثقافة أن تشكل رافعة قوية للاندماج الاجتماعي للأفراد أو المجتمعات.

من هنا كان العمل الثقافي من أهم الأعمال في المجتمع، فهو يمثل الأساس الذي ترتكز عليه بقية الأعمال، ويوعز التخلف الاقتصادي في كثير من الأحيان، إلى نمط الثقافة التي تسود المجتمع من حيث أنها المنبع الذي ينمي الاقتصاد، والعمولة الاقتصادية التي تمثل الثقافة الغربية الليبرالية وتتخذ من الاقتصاد وسيلة

لتحقيق أهدافها وغرس قيمها مثال واضح على مدى أهمية المنظومة الاقتصادية وتأثيرها في بقية المنظومات، وعلى الرغم من أن دور الثقافة في التقدم الاقتصادي ليس موضع شكوك، إلا أن فهم وتفسير هذا الدور في إطار يشمل عوامل ومؤثرات أخرى وعزل تأثير دور الثقافة هو أمر يمثل تحدياً، فالثقافة لا تتحرك بمعزل عن عوامل أخرى، فهي حين تؤثر على سلوك الناس، هي دائماً جزء من مزيج أوسع، هذا المزيج يضم السياسات الحكومية، والقيادات الشخصية، والتغيير التقني أو الاقتصادي الخ. وليس من السهل تحديد ما إذا كانت الثقافة، أو عامل آخر ضمن هذا المزيج، هو السبب وراء نتيجة معينة.

د. المنظومة السياسية: وهي التي تهدف إلى تسطير أهداف وتوجهات بقية المنظومات، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات يحدد السلوك السياسي لأعضائه حكماً ومحكوماً.

ونظراً لأن الأمم المعاصرة تشهد تعددية في نماذج القيم التي توجه المواقف والسلوكيات السياسية، فقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بمختلف الثقافات الثانوية السياسية الموجودة في كنف المجتمع.

ومن خلال مقاربتنا لمفهوم الثقافة ووظيفتها، نلاحظ أن بعض السمات الثقافية تتوزع على المنظومات الأربعة لكنها تتخذ في كل منظومة شكل متطور عن نظيرتها في الأخرى، من حيث إنتاجها ومتوجهها، فاللغة مثلاً في منظومة القيم والأفكار هي نتيجة الرغبة في التعامل مع المحيط، أما في المنظومة التربوية والتعليمية فهي وسيلة لنقل وحفظ الأفكار والقيم، أما في المنظومة السياسية فهي وسيلة توجيه لبلوغ أهداف محددة، أما في المنظومة الاقتصادية فهي تمثل جزء من رأس المال البشري الذي يزداد وينمو بالممارسة والاستعمال، وتشير إحدى النظريات إلى أن بقاء اللغة مرهون بما يُتداول فيها من إبداع وابتكار علمي وتقني وثقافي⁽¹³⁾.

الخاتمة:

خلاصة القول هي أن الصراع سمة أساسية من جوانب الحياة الاجتماعية من الأجر بنا التحكم فيه وتطويعه بما يخدم التغير السلس الذي يسمح لأفراد المجتمع بمواكبته وتقبله ويجنبه الدخول في أزمات تستنزف طاقاته، ولا يتحقق هذا إلا بمواجهة التحديات وإشراك النخبة في تخطيط مسار الإصلاحات التي نريدها شريطة أن يتبناها المجتمع.

❖ هوامش البحث

- (1) محمد إبراهيم عيد : الهوية الثقافية العربية في عالم متغير، مجلة الطفولة والتنمية، مجلد 1، ع 3، خريف 2001، ص 110.
- (2) عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 113.
- (3) ميشيل بينيون: أمريكا المستبدة، الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة: حامد فرزات، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 32.
- (4) منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة "دراسات مستقبلية"، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، (يوليو 1997م)، العدد الثالث، ص 37.
- (5) المرجع السابق، ص 46.
- (6) المواطنة والنوع الاجتماعي، دراسة نظرية، (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية) الأمم المتحدة نيويورك، 2001، ص 7.
- (7) مسعود ضاهر، اتجاهات جديدة لدراسة تحولات الهوية، جريدة المستقبل ، بيروت، الأربعاء 22 تموز 2009، العدد 3370.
- (8) عبد الله العروي: مفهوم الإيديولوجيا، الطبعة الثالثة، دار التنوير للطباعة والنشر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1984، ص 42.
- (9) أحمد بن نعمان: هذي الثقافة، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 1996، ص 127.
- (10) أحمد بن نعمان: نفسية الشعب الجزائري، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر: 1997، ص 95.

(11) محمد حسن غامري: المدخل الثقافي في دراسة الشخصية، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل - الإسكندرية: 1989، ص 49.

(*) الثقافة enculturation مصطلح اقترحه مرغرت ميد (Margaret Mead) تعني به العملية التي يتم من خلالها تزويد الطفل من قبل الجماعة بالعناصر الثقافية من قيم وعادات..... وخلال هذه العملية يكون الفرد متلقيا لا فاعلا. وحسب هيرقوفيتش الثقافة في المراحل الأولى من حياة الفرد هو العملية الأساسية في الاستقرار الثقافي، في نفس الوقت التغيرات الثقافية تنتج من طريقة ممارسة الأفراد للأنماط الثقافية أو المساهمة في خلق أنماط أخرى

(12) محمد حسن غامري: مرجع سبق ذكره، ص 44.

(13) دوني كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم المقداد، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص 99.